



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

# فشل الجهود الدولية في مكافحة تغير المناخ: كيف يمكن تعزيزها؟

تيجان بلين

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

شهد عام 2023 تجاوز درجات الحرارة العالمية للمعدلات التاريخية المسجلة قبل العصر الصناعي بأكثر من 1.6 درجة مئوية، وذلك حسبما أكدت الدراسات العلمية المتخصصة في تغير المناخ. هذا التطور يجعل تحقيق أهداف اتفاق باريس الطموحة، الرامية إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين فوق المستويات ما قبل الصناعية، أمراً بعيد المنال من الناحية العلمية. الأرقام الحالية تشير إلى أن الزيادة المتوقعة قد تصل إلى 2.9 درجة مئوية أو أكثر بحلول عام 2100. في ظل هذه الظروف، يستمر التقدم الدولي تحت مظلة اتفاق باريس في مواجهة تحديات كبرى. وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريس، قبل عامين عن قلقه العميق، محذراً من أن «نحن في طريقنا المتسارع نحو جحيم المناخ، ولا نزال نضغط على دواصة الوقود بلا هوادة».

تبرز البحوث حول تغير المناخ كعامل رئيس من المحتمل أن يوجب الصراعات المستقبلية على مختلف الأصعدة، المحلية وحتى العالمية. تتعثر الأطراف الموقعة على اتفاق باريس في تطبيق إجراءات كافية لمواجهة المخاطر الكبيرة التي يشكلها تغير المناخ على الصراعات العنيفة والاضطرابات السياسية.

أتمت هذه الأطراف في عام 2023 أول تقييم عالمي للتقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الطويلة الأمد للاتفاقية، ولم يسفر ذلك عن إحداث أي تغييرات جذرية. تقع الدول تحت ضغط هذا العام لتطوير «المساهمات المحددة وطنياً (NDC)» المحدثة، وهي بيانات تفصيلية حول كيفية نية كل دولة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة. ولكن، لا يتوقع أن تؤدي هذه الخطط إلى تغييرات سريعة ومؤثرة بما يكفي لتعديل مسار العالم خلال السنوات أو العقود المقبلة.

يتأثر اتفاق باريس بضغط الأقران بين الدول الأعضاء لزيادة الطموح، وهو ما يظل

عرضة للتأثر بمشاكل أخرى ملحة، سواء كانت قضايا داخلية أو أزمات عالمية كالحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط. كذلك، فإن التركيز في الاتفاقية على طموح الأهداف والضغوط العالمية المفروضة على الدول لتحديد موعد تحقيق الصفر الصافي للانبعاثات قد تجاوز القدرات الواقعية لهذه الدول لتحقيق تلك الأهداف، مما سيتطلب تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة. تبقى مخاطر الصراع والاضطرابات السياسية المتأصلة في مثل هذه التحولات الجذرية غير مفهومة بما فيه الكفاية، ولا يزال رسم مسار نحو التغيير الذي يقلل من هذه المخاطر تحدياً بالغ الأهمية.

وفي ضوء المناداة المتزايدة والإلحاح من قبل علماء المناخ، بات من الضروري أن تتسارع وتيرة الإجراءات المناخية وتتعمق أكثر فأكثر. لكن، ما الذي سيدفع النظم البشرية المعقدة للتحرك بفعالية؟ وما هي الآليات القائمة أو التي يمكن تطويرها لتسريع تنفيذ إجراءات مناخية شاملة ومؤثرة في الأجل القريب؟

### الفعالية ضمن اتفاق باريس: فرص للتعزيز على المدى القصير

في ظل الدعوة الملحة والمتزايدة لعلم المناخ، ثمة فرص محتملة لتعزيز الأعمال ضمن اتفاق باريس. هذه الفرص قد تتضمن:

1. التركيز على «الكيفية» لا مجرد «الماذا»: إعادة توجيه الأهداف نحو تحديد المسارات يُمكن أن يُمكن الأطراف في اتفاقية إطار الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، من التصدي لمخاطر الصراع بشكل أكثر حزمًا. على سبيل المثال، النظر في سبل معالجة الصراعات المحتملة أثناء الانتقال الطاقوي، مع التعرف على نقاط الخلاف ومحاولة تحقيق التوازن بين الطلب المتزايد على الطاقة وتوسعة الطاقة الخضراء. لقد قدم معهد السلام الأمريكي أمثلة محددة تتعلق بالمعادن الخضراء والأراضي وإزالة الكربون بسرعة.

2. **التعامل مع التكيف والتخفيف معاً:** تنشأ توتراتٌ ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بين مصالح الدول النامية والمتقدمة. بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء البالغ عددها 195، خاصة الدول النامية، يُعدُّ التكيف مع الآثار المستمرة والشديدة لتغير المناخ أولوية ملحة أكثر من تقليل انبعاثات غازات الدفيئة. تجدر الإشارة إلى المساهمة التاريخية الكبيرة للدول المتقدمة في النسب الحالية لتركيزات غازات الدفيئة.

بالإضافة إلى ذلك، لم تَفِ الدول المتقدمة بعدُ بالهدف المالي البالغ 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020 الذي تعهدت به في كوبنهاغن عام 2009، مما يزيد من عدم الثقة والتوتر. وعلى الرغم من أن صندوق المناخ الأخضر يخصص بالفعل نصف موارده لتدابير التكيف مع المناخ، إلا أن الدعوات لتركيز الأولويات الجديدة مثل الخسائر والأضرار تزيد من الضغط على الموارد المالية المتاحة. وقد حققت الدول النامية انتصاراً، في مؤتمر الأطراف 27 في شرم الشيخ، بإنشاء صندوق للخسائر والأضرار، لكن تحقيق مستويات التمويل المتوقعة لا يزال غير واضح.

هذا الانفصال يقوِّض بشكل واضح المفاوضات الشاملة، حيث إنَّ الدول التي لا تتلقى تمويلاً كافياً للتكيف لديها حوافز أقل لتنفيذ إجراءات التخفيف المحلية الواسعة النطاق، أو المطالبة بإعادة توجيه جزء من التمويل المخصص للتخفيف لدعم التكيف، مما يقلل من الموارد المتاحة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ومن ثم، من المحتمل ألا يتقدم المزيد من جهود التخفيف ما لم يتم تحقيق تقدم موازٍ في مجال التكيف مع المناخ. وعلى الرغم من نقص الأموال والإرادة السياسية لمعالجة كلا الأمرين، فإن تحقيق اختراق في هذا المجال قد يكون له تأثير كبير على قدرة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على إحراز تقدم إضافي.

3. **تحسين دمج البلدان المتأثرة بالصراعات:** لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فرصة للاعتراف والبناء على الإعلان حول المناخ والإغاثة والتعافي والسلام، الذي تم تبنيه في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بمشاركة حوالي 74 دولة وعدة منظمات دولية. يركز هذا الإعلان على ضرورة الاهتمام بالبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك البلدان التي تواجه حاجات إنسانية ملحة، ملزماً الموقعين عليه بتحسين التعامل مع تأثيرات تغير المناخ في البلدان التي تعاني من هذه التحديات، وكذلك ضمان عدم تفاقم الأعمال المناخية للصراعات. تحقيق هذه الأهداف الطموحة سيتطلب تغييرات في طرق تخصيص وإدارة التمويل، بالإضافة إلى التعديلات في الاستثمارات الإنسانية والتنمية.

4. **استكشاف فرص أخرى:** إضافةً إلى ذلك، يمكن لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ البحث عن فرص إضافية لتقليل الصراعات، مثلاً عن طريق التركيز على الخسائر والأضرار؛ توضيح الأهداف والمعايير والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف العالمي للتكيف؛ وتعزيز دور النساء، السكان الأصليين، الشباب، وغيرهم من الفئات التي غالباً ما تُستثنى من المشاركة، وسبل أخرى ممكنة.

خارج إطار اتفاق باريس، توجد العديد من الأدوات الفعّالة التي يمكن استغلالها بشكل أكثر حزمًا وسرعة لتحفيز العمل المناخي. منذ بدء تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1994، شهدنا العديد من المبادرات التي بُذلت خارج الاتفاقية والتي أثرت ونالت في النهاية القبول ضمن أعمال الاتفاقية نفسها. نظراً لأن المفاوضات الرسمية تغطي العديد من الموضوعات المعقدة وتقتصر عموماً على أسبوعين مرتين في السنة، بالإضافة إلى الضغوط الداخلية للمحافظة على تقدم مماثل في العديد من المحاور المختلفة ضمن الاتفاقية، فمن الصعب لوجستياً التعامل مع كل قضية بفعالية وإدماج القضايا الجديدة بسهولة. هذا ما يبرز أهمية القيادات المبتكرة القادمة من خارج

الاتفاقية في دفع عجلة التقدم في المفاوضات.

تشمل هذه الابتكارات دفع آليات السوق والتركيز على المساهمات المحددة وطنياً والجهود لرفع مستوى التكيف ليكون بنفس أهمية التخفيف. تشمل أيضاً الجهود ضمن كيانات لا تخضع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مثل حوار قرطاجنة ومنتدى الاقتصادات الكبرى وتحالف الطموح العالي.

من بين الأدوات المحتملة لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، تبرز وضوحاً تلك المتعلقة بالحوافز الاقتصادية والتجارة، مثل تقييم الكربون سواء عبر فرض ضريبة أو نظام التجارة بالحصص، أو تقييد التجارة في الكربون عبر الضرائب الحدودية أو خطط أخرى. على الرغم من أن هذه التدابير يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحفيز العمل اللازم، إلا أن كلاً منها يمر بتاريخ معقد ولم يتم بعد التوصل إلى توافق عالمي حول تبنيها.

### المبادرات خارج إطار اتفاق باريس

خارج نطاق اتفاق باريس، هناك العديد من الأدوات التي يمكن استغلالها بشكل أكثر قوة وسرعة لتأثير العمل المناخي. منذ دخول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز التنفيذ في عام 1994، شهدنا العديد من المبادرات خارج الاتفاقية التي كسبت في النهاية القبول وأثرت على الأعمال ضمن الاتفاقية. نظراً لأن المفاوضات الرسمية تغطي العديد من الموضوعات المعقدة وتقتصر عادةً على أسبوعين مرتين في السنة، بالإضافة إلى الضغوط الداخلية للحفاظ على وتيرة التقدم المماثلة في العديد من المحاور المختلفة للمناقشات ضمن الاتفاقية، فإنه من الصعب لوجستياً التعامل مع كل قضية بفعالية ودمج القضايا الجديدة بسهولة. لذلك، تبرز أهمية القيادة المبتكرة من خارج الاتفاقية في تحقيق التقدم داخل المفاوضات.

تشمل هذه الابتكارات الدفع نحو دمج آليات السوق، التركيز على المساهمات المحددة وطنياً، والجهود لرفع مستوى التكيف ليكون بنفس أهمية التخفيف. تشمل أيضاً الجهود ضمن كيانات غير خاضعة للاتفاقية مثل حوار قرطاجنة، منتدى الاقتصادات الكبرى، وتحالف الطموح العالي.

أما الأدوات المحتملة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، خاصة في مجالات الحوافز الاقتصادية والتجارة، فتشمل تقييم الكربون سواء عبر ضريبة أو نظام التجارة بالحصص، أو تقييد التجارة في الكربون عبر الضرائب الحدودية أو الخطط الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه التدابير يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحفيز العمل المطلوب، فإن لكل منها تاريخه المعقد ولم يتم بعد التوصل إلى إجماع عالمي لتبنيها.

### التغلب على نقص الإرادة السياسية وتوقعات التمويل

يمكن أن يحفز التغلب على نقص الإرادة السياسية لمستوى التمويل المتوقع من الدول النامية، المزيد من الإبداع في دعم البلدان والمناطق التي تواجه تحديات جسيمة. قد تكون استراتيجيات المصالحة الرسمية طريقة لمساعدة الدول على التخلي عن مواقف التفاوض المستعصية وفتح المجال للأعمال الابتكارية والشراكات التي يمكن للدول المتقدمة دعمها بسهولة أكبر.

كما أن العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الدول، مثل انعدام الأمن الغذائي والمائي الذي يؤدي إلى التجنيد في الجماعات المتطرفة المسلحة، هي مشاكل مشتركة لا تقتصر على الحدود. يجب أن تكون هناك طرق تمكن المناطق من العمل بشكل أكثر فعالية في حل مثل هذه المشاكل المشتركة. وينبغي للدول المتقدمة دعم أجنحة التغيير الإقليمية التي تفتح آفاق التعاون الأخرى في مجال تغير المناخ.

هناك مجال آخر محتمل للتركيز يشبه المجال المحتمل لتحسين اتفاق باريس: البحث عن فرص لزيادة طموح التخفيف مع معالجة المخاوف المتعلقة بتأثيرات المناخ، بما في ذلك التكيف والقدرة على الصمود والخسائر والأضرار. من الممكن أن توفر الأساليب المبتكرة في التعامل مع التجارة الخارجية فرصاً لم يتم استغلالها بالكامل حتى الآن. إن تمويل التكيف قد يعتمد بطريقة أو بأخرى على التخفيف من أجل زيادة الإمكانيات. إذا كانت المعارضة لفرض «العقوبات» بمفردها على المستوى الداخلي كبيرة للغاية، فقد تكون هناك فرص لتحملها بشكل مشترك من خلال العمل الجماعي.

### الحاجة للتفكير الجديد

يطرح السؤال نفسه: هل المنتديات القائمة والأحداث المقررة تضخ الإلحاح والإبداع اللازمين للتغلب على العقبات الكبيرة المقبلة؟ هذه عقبات واجهناها بالفعل وقد أدت إلى تباطؤ التقدم.

أو هل حان الوقت لتجميع مجموعة صغيرة من المفكرين المبتكرين خارج إطار المؤسسات القائمة ذات الآراء المسبقة، لمعالجة هذا الموضوع الشائك لكن الحيوي؟ ينبغي أن تتكون هذه المجموعة من أفراد ذوي خلفيات متنوعة ووجهات نظر تتسم بالشمولية والتكامل في آن معاً، وأن لا يكونوا كباراً جداً بحيث يغرقون في مواقف راسخة، ولا صغاراً جداً بحيث يستهينون بتعقيدات المشهد الحالي للعمل المناخي. سيحتاجون إلى فرص للتجمع حول قضايا محددة لدراسة مجموعة من الأساليب التي جُرِّبت وللبحث في خيارات سياسية مبتكرة قد تفتح آفاقاً جديدة، بغية تحديد وتشكيل فرص واقعية لدفع الابتكار. سيحتاجون إلى الوقت للعمل، ولكن يجب أيضاً القيام بالعملية بشعور بالإلحاح.

الحاجة إلى الابتكار في مجال المناخ لا تقتصر على التطور التكنولوجي فحسب، بل تشمل كل ما يدفع العمل نحو الأمام: التكنولوجيا، بالطبع، ولكن أيضاً التعاون الجديد الذي يفتح آفاق التمويل أو يسمح بتبني التكنولوجيات الجديدة والأساليب الجديدة؛ طرق جديدة للتفاعل بين الشركاء الجدد تسمح بظهور تعاون مبتكر؛ والمقاربات الموسعة لدمج تنوع البشر وابتكاراتهم في عمل فعّال.

كما لاحظ سيمون ستيل، الأمين التنفيذي للأمم المتحدة لتغير المناخ، في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، فإن المجتمع الدولي يحتاج إلى «أعلى درجات الطموح، لا للعبة تسجيل النقاط أو اللجوء إلى سياسة الحد الأدنى المشترك. لن تقوم النوايا الحسنة بخفض الانبعاثات إلى النصف خلال هذا العقد أو بإنقاذ الأرواح الآن».

فشل الجهود الدولية في مكافحة تغير المناخ: كيف يمكن تعزيزها؟

---

## هوية البحث

اسم الباحث: تيجان بلين - مديرة قسم المناخ والبيئة والصراع في المعهد الأمريكي للسلام.

عنوان البحث: فشل الجهود الدولية في مكافحة تغير المناخ: كيف يمكن تعزيزها؟

تأريخ النشر: تموز - يوليو 2024

## رابط البحث:

<https://www.usip.org/publications/2024/05/international-action-climate-change-failing-how-can-it-be-strengthened>

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)